دور حزب الشعب وحزب التقدم في تصفية ديون الحكومة العراقية الحديثة ١٩٢٥-١٩٢٩

الاستاذ المساعد الدكتور
عادل مدلول علي الهرموشي
جامعة القادسية – كلية التربية

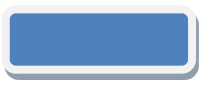

دور حزب الشعب وحزب التقدم في تصفية ديون الحكومة العراقية الحديثة ١٩٢٥-١٩٢٩

The role of the People's Party and the Progress Party in liquidating the debts of the modern Iraqi government 1925-1929.

الاستاذ المساعد الدكتور
عادل مدلول علي الهرموشي
جامعة القادسية – كلية التربية

A.M.D.: Adel Medoul Ali Al-Hermushi .
Al-Qadissiya University - Faculty of Education.

ملخص البحث.

لم تكن السلطات الحاكمة مقتنعة بعد بتهيات الحياة الحزبية في العراق، لذا فأنها قاومت كل فكرة او اتجاه يعارض سياستها، في حين أدت سياسية الاضطهاد المتبعة وتكميم الافواه من قبل الحكومات ابان تلك المدة الى ظهور الاحزاب فسارعت السلطات الحاكمة وبتوجيه من السلطات البريطانية بدفعها الى العمل العلني لمراقبتها، اتسمت تلك الاحزاب بعدم وجود انسجام فكري بين اعضائها مما ادى الى ظهور انشقاقات عدة داخلها، فضلا عن عدم وجود فلسفة واضحة لمعظمها وارتباطها بافكار مؤسيسيها لا سيما حزب الشعب او حزب التقدم، لكن يحسب لها انهاء اهم مشكلة واجهت الحكومة العراقية الحديثة الا وهي مشكلة الديون العثمانية التي كبلت الحكومة وقيدت تقدمها.

المقدمة.

كان من نتائج الحرب العالمية الاولى أثر كبير في تغيرات جذرية في العراق وفي المنطقة بشكل عام تمخض عن تلك الحرب خضوع العراق للاحتلال البريطاني ومن ثم خضوعه لقانون الانتداب الذي اقر في اروقة منظمة عصبة الامم، رافق تلك الاجراءات تصاعد الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار سواء في العراق او الوطن العربي ، الامر الذي فسح المجال في تأسيس عدد من الاحزاب التي قدر لها ان تتولى ادارة رئاسة الوزراء ، كانت تطمح تلك الاحزاب الى تنفيذ ما كانت تهدف له من خلال البرامج الحزبية التي كانت تروج لها عبر دعايتها

الانتخابية من جهة ومن خلال التنسيق مع دار الاعتماد البريطانية من جهة اخرى فقد لعبت المس بيل دور كبير في ايصال ذلك الحزب او هذا الى سدة الحكم لتنفيذ مهمة قد القيت على عاتقة، لذا تظافرت عدة عوامل اسهمت في بعث الحياة الحزبية في العراق واختلفت تلك الاسباب ما بين داخلية او خارجية فحاولت السلطة الحاكمة امتصاص النقمة الشعبية عن طريق تشجيع الحياة الحزبية وجعلها تتسم بطابع علني لتسهيل السيطرة عليها بدلا من دفعها الى العمل السري.

في حين كانت العوامل الخارجية تعزى الى التغير الطفيف الذي طراء على السياسية البريطانية لامتصاص سوء ادارة حكومة الاحتلال التي كانت تسير الوزارات العراقية من خلال المستشارين الذين كانت تعينهم في تلك الوزارات لادارة شؤون البلاد بما يخدم مصالح بريطانيا، الا ان ذلك لا يعني خلو تلك الوزارات من رجال وطنيون عملوا لمصلحة البلاد وهذ ما التمسته في اداء حزب الشعب وحزب التقدم من خلال اداء وزراء المالية في تلك الحقبة الساعين لاطفاء الديون التي ترتبت على العراق بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وتحميل العراق الحديث جزءا من الديون العثمانية على اعتبار ان العراق كان جزءا من الدولة العثمانية، وبالفعل تمكن الوزراء ومنهم يوسف رزق الله غنيمة وياسين الهاشمي من تخليص العراق من تلك التركة التي ورثها من الدولة العثمانية.

مفهوم الاحزاب بشكل عام.

عرف الأستاذ (عبد الرزاق الحسني) الأحزاب السياسية بأنها (كتل سياسية يدين أعضاؤها بمبادئ يتفقون عليها، ويسعون إلى سبيل تحقيقها، وتستهدف هذه المبادئ عادة مصلحة البلاد التي نشأوا فيها وخير الشعوب التي هم منها، لهذا فهي تشكل وفق أنظمة خاصة وتشريعات مقننة) [١].

لا شك أن مثل هذا التعريف يؤكد المبادئ التي تم الاتفاق عليها على ان تعمل وفق الأنظمة القانونية التي تسمح بالعمل لها وان مبادئ الحزب تهدف إلى تحقيق الصالح العام وعلى الرغم من ذلك يؤخذ على مثل هذا التعريف تأكيده على أن الأحزاب هي التي تعترف بها الدول وفق الأنظمة والقوانين وبمفهوم المخالفة إذا لم تسمح القوانين بعمل الأحزاب أو تحظر عمل حزب معين فلا يمكن تسميته بحزب تأسيساً على ما سبق [٢] .

الحزب السياسي هو ظاهرة سياسية اجتماعية تنشأ في الدول الحديثة وان كانت موجودة في الإمبراطوريات والممالك القديمة تحت أسماءٍ مُختلِفة، والى جانب الحزب السياسي يوجد مصطلح التحزُّب الذي يعني نوعاً من الانغلاق أو العصبية لإعلاء حزب معين على بقية الأحزاب بل وإنكارا لوجودها من الناحية

السياسية، ويُعدُّ التحزب عنصراً مهدداً للاستقرار السياسي داخل الدولة والمُجتمع الدولي[٣].

صدر قانون مجلس النواب في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٢، وفيه حدد القانون من يحق له الانتخاب وشروط الانتخاب والشروط الواجب توفرها في النائب ومنها أن يكون عمره ثلاثين عام وغير محكوم عليه بجنحة أو جناية وعلى الرغم من أن القانون كان لا يخلو من العيوب ومنها أنه حرم المرأة من الترشيح والانتخاب ، كما حرم فئة الشباب من المشاركة السياسية اذ حدد عمر النائب بثلاثين عام ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان القانون بداية للحياة النيابية في العراق ،مما أدى الى ظهور الأحزاب البرلمانية لاسيما الأحزاب التي شكلها رؤساء الحكومات، ومن هذه الأحزاب التي كان لها دور اساسي في انهاء مشكلة الديون العثمانية التي تكبدها العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وتشكيل الدولة العراقية هي [٤]:-

حزب التقدم.

برز في عام ١٩٢٥ كأول حزب سياسي تم تأسيسه من رحم البرلمان العراقي المنتخب عام ١٩٢٤ بعد أن تقدم بطلب إلى وزارة الداخلية لإجازة الحزب، سعى عبد المحسن السعدون [٥] في وزارته الثانية ان يضمن اكثرية مؤيدة لسياسة وزارته في البرلمان ويعد أول حزب حكومي قام في البلاد تأييداً للوزارة ، فاجتمع في ١٥ تموز ١٩٢٥ بنواب مجلس الأمة واوضح لهم بأنه يرغب بان يؤلف اغلبية في مجلس الأمة لتطبيق المعاهدة العراقية لبريطانية، فأيده بذلك اكثرية من النواب وتم الاتفاق على ان تنظم تلك الاكثرية في هيئة حزب اطلقوا عليه اسم" حزب التقدم"وتقدموا إلى وزارة الداخلية بطلب اجازة الحزب، وفي 22 اب 1925 [٥]، وافقت وزارة الداخلية على طلب التأسيس وصادقت على منهاجه انتخب الحزب عبد المحسن السعدون رئيسا وارشد العمري معتمدا عاما، أما هيئته الادارية فقد ضمت في صفوفه اكثر من خمسين نائباً من مؤيدي سياسته وانتمى إليه هذا العدد من النائب بقصد الحصول على وظائف الحكومة وتمشية الاشغال، اظهر الحزب سيطرته على قرارات مجلس النواب، وتفوق سياسة الوزارة السعدونية داخل المجلس عن طريق مساندة حزب التقدم لقراراتها ، كما تمتع الحزب بنفوذ عشائري كبير في منطقة الفرات الاوسط، وبتأييد دار الاعتماد البريطاني، فضلا عن مساندة اغلبية الصحف له في تلك الحقبة ومنها" العراق" و" العالم العربي " ان الغاية الاساسية من وراء سياسته للحصول على الاغلبية في مجلس النواب ، تطبيق المعاهدة العراقية البريطانية ودخول العراق في عصبة الامم بعد حصوله على الاستقلال، إلا ان اعضاء الحزب وبعد ثلاث سنوات من تأسيسه ارتأوا ان يكون للحزب جريدة ناطقة باسمه فاصدروا جريد" اللواء " في٢٨ آيار ١٩٢٨ واصبح رئيس تحريرها محمد

سعيد العزاوي لكنها عطلت ١٩٢٨ ، وعندما عطلت الجريدة ، اصدر الحزب بديلا عنها جريدة" التقدم [٦].

ويبدو من أن المنتمين الى الحزب جميعهم من نواب المجلس ولا يحق لغيرهم الدخول في الحزب، كما أن هيئة الحزب ضعيفة مقارنة بقوة شخصية رئيسه[٧] ، كما أن اغلب أعضائه من غير البارزين في الساحة السياسية ومنهم من كان ينتمي الى أحزاب أخرى، وأن هيئته العليا تمثل التيار العشائري المتنفذ، وأن الحزب كان حكومياً في تمثليه لهذا لم يحض بالتأييد الشعبي، كما لم يكن للحزب فروع وليس لديه اجتماعات منظمة [٨].

عندما شكل جعفر العسكري [٩]وزارته الثانية في 21تشرين الثاني، قبل عضوا في الحزب بعد تعديل المادة الثانية من النظام الداخلي للحزب، واصبح فيما بعد رئيسا للحزب بعد استقالة عبد المحسن السعدون من رئاسة الحزب بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب [٩].

دار صراع بين الحزب وحزب الشعب الذي شكله ياسين الهاشمي[١٠]وكان وراء هذا الصراع الملك فيصل الأول أحيانا ودار الاعتماد البريطاني أحيانا أخرى استقال جعفر العسكري من رئاسة الحزب بعد استقالته من رئاسة مجلس الوزراء، فأعيد انتخاب عبد المحسن السعدون رئيسا للحزب [١٠].

في عهد حزب التقدم تم المصادقة على المعاهدة العراقية الثانية عام ١٩٢٦ **إذ كان هدف التوقيع هو المحافظة على الموصل من الضياع، كما أن الحكومة التقدمية** لم يكن أمامها خيار إلا الرضوخ وتوقيع المعاهدة لتحقيق ولو جزء من مطالب العراق عندما كان السعدون رئيساً للوزارة لكن بانتحار عبد المحسن السعدون في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ أخذ هذا الحزب يتلاشى وأنضم أعضائه الى أحزاب جديدة فاختل التوازن في الحزب وانتهى سياسيا[١١].

كما سعى لتكوين أغلبية داخل مجلس النواب من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة بتطبيق أحكام المُعاهدة العراقية البريطانية وإدخال العراق إلى عصبة الأُمم والحفاظ على الوحدة العراقية والحصول على الاستقلال التام مع تأييد العلاقات مع المملكة المتحدة و اقامة صلات وديه مع دول العالم كافة، والإسراع في تشريع القوانين والأنظِمة التي جاءت في القانون الأساسي واصلاح القوانين المُتبعة وفق لحاجة البلاد، مع العمل على إيجاد رقابة شعبية على الشؤون التي تتعلق بأمور المواطنين وخاصة في مجالات التعليم والتربية والمواصلات وذلك من خلال منح المجالس المحلية سلطة واسعة ، وتطوير القطاع الزراعي وتقوية الجيش للدفاع عن ثغور الوطن [١٢].

ويمكن أن تُعدُّ أهداف هذا الحزب بمثابة التطلعات العامة التي كانت تطمح إليها جميع

الاحزاب السياسية التي نشطت في تلك الفترة من تأريخ العراق ، حيث إنها كانت تحاكي رغبات الشعب الهادفة الى النهضة بالمُجتمع وتحرير البلاد من الاحتلال [١٣].

شكل الحزب وزارة السعدون الذي أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية وبالرغم من تشكيلة هذه الوزارة فأنها لا تعد تقدمية بل شارك فيها حزب الشعب من خلال منصب وزير الداخلية والحزب الوطني العراقي بمنصب وزير الأوقاف، غير أنها هذه الوزارة استقالت في تشرين الثاني ١٩٢٦ على أثر افتتاح المجلس النيابي وفشلها في دعم المرشح لمجلس النواب ومثل الحزب حكمت سليمان اذ فاز مرشح المعارضة وممثل حزب الشعب رشيد عالي الكيلاني وعلى أثر هذه الانتخابات عد السعدون هذا العمل خذلان لوزارته[١٤] فأستقال فشكل الوزارة جعفر العسكري الذي ساانده الحزب على الرغم من أن العسكري ليس من أعضاء الحزب ثم أصبح العسكري عضوا في الحزب بل ورئيسا له ويبدوا أن الوزارة التي شكلها العسكري كانت ائتلافية أكثر مما هي تقدمية اذ كانت مؤلفة من حزبي التقدم والشعب مع أن حزب التقدم كان صاحب الأكثرية المطلقة في المجلس [١٥].

حزب الشعب.

في 21 حزيران 1925 استقالت وزارة ياسين الهاشمي ، إلا انه عاد مجددا وبصورة طبيعية إلى المكان الذي حصل فيه على السمعة والشهرة زعيما للمعارضة فقد اتفق لفيف من السياسيين وعلى راسهم ياسين الهاشمي على معارضة وزارة عبد المحسن السعدون وبعد مساجلات كثيرة تقرر تشكيل حزب سياسي باسم" حزب الشعب، وتقدمت الهيئة المؤسسة إلى وزارة الداخلية في 14تشرين الأول 1925 بطلب الموافقة على تأسيس الحزب، وقد وافقت وزارة الداخلية في 3 كانون الأول 1925على تأسيس الحزب[١٦] .

يعد إنشاء هذا الحزب بمثابة تطبيق لمفهوم الاحزاب البرلمانية المؤيدة والمعارضة في الدول البرلمانية ، فهو أول حزب برلماني معارض اخذ ينازع حزب التقدم في المجلس النيابي لكنه لم يستطيع مقاومته مقاومة مجدية ، حيث كانت الاكثرية في المجلس من حزب التقدم [١٧].

ويُعدُّ هذا الحزب أول حزب برلماني معارض لحزب التقدم الذي كان يقود البرلمان والحُكومة والملاحظ عليه انه من الاحزاب التي نتجت عن تحالف مؤقت بين الطبقة البرجوازية الناشئة والاقطاعية بتوجهات وطنية، حيث تزعم الهاشمي المعارضة في مجلس النواب، وكان يتقدم الصفوف لتحقيق شعار الاستقلال الكامل للبلاد والمطالبة بإلغاء المُعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٤ وكان له شعار خاص الإخلاص، التضامن، التضحية، والحزب يمثل مفهوم الأحزاب البرلمانية المعارضة والمؤيدة للدول البرجوازية ، الهيئة المؤسسة تتكون من : ياسين الهاشمي، محمد رضا الشبيبي، احمد

الشيخ داوود، فخري الجميل، رشيد الخوجه، نصرت الفارسي، سعيد الحاج ثابت، ابراهيم كمال، ثابت عبد النور، محمود رامز، مزاحم الباجه جي، عبد اللطيف الفلاحي ومحمود صبحي الدفتري [١٨].

استمر ياسين الهاشمي في علاقاته مع العشائر وحافظ على ولائها وازروه في المجلس التأسيسي وادخل احد قادتهم وهو السيد عبد المهدي المنتفكي ضمن الهيئة الادارية للمنتفك ، في 25 تموز 1925، اصدر الحزب جريدته المركزية(الشعب) إلا إنها تعطلت عن الصدور فاصدر الحزب بدلا عنها (نداء الشعب) في 20 كانون الثاني عام ١٩٢٦ وكان يديرها المحامي حقي الجيبه جي ، في حين كان رئيس تحرير الصحيفة إبراهيم حلمي العمر كما شارك في تحريرها كل من نصرت الفارسي ورضا الشبيبي وإبراهيم كمال ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحي، كان ياسين الهاشمي يكتب معظم افتتاحيات، وقد نجحت هذه الجريدة نجاحا سريعا لتبنيها قضايا الشعب ومهاجمة المعاهدة العراقية البريطانية والرد على الصحف المؤيدة للمعاهدة للحكومة والمُعاهدة وهما جريدتا العراق وبغداد تايمز، ولم تتأخر في تعرية سياسه الانتداب والدفاع عن حرية الصحافة [١٩].

ومع وصول رشيد عالي الكيلاني لمنصب رئاسة مجلس النواب تحققت للحزب بعض القوة لاسيما أنَّ العشائر العراقية قد آزرته، فأدخل رئيس الحزب ياسين الهاشمي إلى الهيئة الإدارية السياسي المعروف السيد عبد المهدي المنتفكي حيث يُعدّ من الوجهاء وهو أحد شيوخ لواء المُنتفك في الناصرية، حاول حزب الشعب التحالف مع حزب الأمة لتوحيد جهودهم ضد حزب التقدم بعد أن شكل الوزارة جعفر العسكري لكن هذا التحالف لم ينجح [٢٠].

إما عن علاقة حزب الشعب بالسلطة فقد شارك في الوزارة العسكرية الثانية من خلال تعيين رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية وياسين الهاشمي وزيراً للمالية لكنهما استقالا احتجاجاً على المعاهدة العراقية البريطانية لكن نائب الملك عارض ذلك، كما أن الحزب عارض المعاهدة العراقية البريطانية الثانية لكن معارضته هذا باءت بالفشل، كما أن عمر الحزب لم يدم طويلاً أذ أخذت مقاومته تضعف تدريجياً لا سيما بعد دخوله الحكومة وقبول بعض أعضائه وظائف كبيرة في الدولة، وبذلك انتهت حياة الحزب المعارض بعد اشتراكه في الوزارة العسكرية الثانية في 21 تشرين الثاني 1926، واشترك فيها حزب الشعب ممثلا برئيسه الهاشمي مبررا ذلك أن العراق مقبل على مفاوضات جديدة مع الحليفة بريطانيا مما يستلزم جمع الجهود والكفاءات للوصول إلى نتيجة ايجابية تخدم صالح البلد [٢١].

وبذلك فانه الغى معالم الاختلاف بين الحزب الحاكم والحزب المعارض، كما إنها بداية لازمة

داخلية في الحزب أدت إلى استقالة بعض أعضاء الحزب، بالإضافة إلى انصراف الهاشمي عن الحزب، كما أن بعض أعضاء الحزب تسنموا مناصب عالية في الدولة، وبذلك انتهى دور الحزب في المعارضة مع عدم حصول أي تغيير في السياسة الداخلية والخارجية للبلد فترك منتسبي الحزب ومناهضي سياسه الحُكومة عضوية الحزب، الأمر الذي أدى إلى انحلال الحزب وتلاشيه [٢٢].

للحزب عدة أهداف منها :-

١- أسعاد الشعب العراقي .

٢- تأمين الاستقلال التام للدولة العراقية.

٣- تنمية القوى الوطنية وتثقيفها سواء كان ذلك في فروع الإدارة والاقتصاد والمعارف والزراعة .

٤- دخول العراق الى عصبة الأمم مع أنهاء السيطرة البريطانية والاستثناءات الكمركية بأسرع وقت وبصورة تتوافق مع مصلحة البلاد [٢٣].

الحكومة العراقية الحديثة والدين العثماني.

واجهت الحكومة العراقية حديثة التشكيل في ٢٣ اب ١٩٢١ ظروف مالية صعبة للغاية بسبب قلة الايرادات وازدياد النفقات بسبب تشكيلات الحكومة الفتية وانعكس ذلك على الفترات اللاحقة مسببة عجزا في ميزانية الدولة العراقية [٢٤].

ومن الاعباء المالية الثقيلة التي واجهتها الحكومة العراقية، الديون العثمانية العمومية التي أقرتها معاهدة لوزان حيث وزعت حصة الديون المترتبة على الأقطار المنفصلة عن الدولة العثمانية وقد بلغت قيمة الدين ٦٧٧٢١٤٢ ليرة تركية عملا في القاعدة الدولية التي تقتضي بانتقال الديون العامة للدولة المتجزئة الى الأراضي المنسلخة عنها كل حسب ما يصيبها، يضاف الى ذلك المبلغ الاقساط المتأخرة التي كان على العراق واجب دفعها مع فوائدها فبلغ مجموع ما بذمة العراق من ديون عمومية مبلغ قدره ١٠٠٠٧٢٦٥ جنيه، تقدمت الحكومة العراقية بجملة من الملاحظات حول مسألة الديون العثمانية وأشارت الى أن نصوص معاهدة لوزان قد أغفلت عن قصد تعيين العملة التي تسدد بها الديون وقد رفضت الحكومة العراقية دفع حصتها من الديون ذهبا خاصة وان الديون عامة لم يفصل فيها سواء كان الذهب او بغيره من العملات الاخرى[٢٥].

بعد تعيين المبلغ الذي ترتب على العراق من قبل مجلس الديون العثمانية العامة اقترح المندوب السامي البريطاني في ١٠ أيلول ١٩٢٤ على الحكومة إرسال ممثلين عنها لتدقيق الحسابات في تركيا وقد اختير كل من إبراهيم الكبير معاون مدير الحسابات العامة وعلى ممتاز الدفتري الذي رشحته وزارة المالية ووزيرها ساسون حسقيل[٢٦] وحددت مهامها بفحص وتدقيق نسب الديون التي قام مجلس ادارة الدين العام العثماني بتوزيعها على البلدان التي

انفصلت عن الدولة العثمانية، والاطلاع على المعلومات التي بحوزة مجلس الادارة والتي من شأنها تمكين العراق من الاعتراض على حصته من الدين[٢٧].

اعترضت اللجنة على جملة من الأمور كان من أهمها الزيادة في حصة المبالغ المقرر دفعها من قبل العراق والبالغة ٤٠ ألف ليرة عثمانية الناجمة عن الزيادة التي طرأت على الدين المعقود عام ١٩١٣ مع شركة الريجي بعنوان (سلفة ريجي التبغ) وأن الزيادة كانت في عام ١٩١٤ وقد تم زيادة المبلغ لعدة مرات وهذه الزيادات لا يمكن احتسابها ضمن الدين الأصلي حسب ما نصت عليه معاهدة لوزان، أما الاعتراض الثاني فتمثل بتباين توزيع عائدات الجمارك بين ولاية واخرى بحيث لا يتفق مع مدخولات هذه الولايات وعليه يجب توزيع الكمارك على أساس نسبة عدد سكان تلك الولايات، أما الاعتراض الثالث فتمثل بتوزيع إيرادات الكمارك في حساب ولاية بغداد على الولايات الاخرى التي كانت وجهة البضائع النهائية ومجموع مبالغ تلك الإيرادات المحتسبة لا تتفق مع الواردات المقبوضة فيما لو كانت جميع البضائع الواردة الى كل ولاية قد استهلكت فيها فقط ونتج عن ذلك أن هذه الإيرادات تمثل مقبوضا عن بضائع استهلكت في الولايات المجاورة، أما الاعتراض الرابع على ما جاء في احتساب إيرادات البواخر النهرية العاملة بين بغداد والبصرة، أما الاعتراض الخامس فتتمثل في تعديل عادات الأراضي المنفصلة عن دير الزور التي أصبحت ضمن الاراضي العراقية[٢٨].

رفعت الحكومة العراقية اعتراضاتها المتعلقة بعملية توزيع الديون إلى عصبة الأمم تحت عنوان التماس الى عصبة الأمم وذلك استنادا الى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من معاهدة لوزان وفي أواخر كانون الثاني ١٩٢٥ سافر وفد عراقي الى جنيف برئاسة السيد بالربي مراقب الحسابات العام يرافقه إبراهيم الكبير لحضور جلسات التحكيم في تلك الاعتراضات وكانت تلك الاعتراضات تتمحور حول ثلاث قضايا هي نسبة الدين التي لحقت بكل دولة وقيمة الأقساط السنوية الواجب دفعها و نوع العملة التي يجب بها دفع تلك الديون وفي نيسان من عام ١٩٢٥ أصدر الحكم الذي عينته عصبة الأمم قراره بشأن تلك القضايا وبموجبه عدلت نسبة ما أصاب العراق من الديون تعديلات فيفا و بتخفيض الأقساط السنوية و لم يصدر حكما في البت في مسألة العملة لكونها لا تدخل في اختصاصه وتبعا لذلك تم تخفيض حصة العراق من الدين بمقدار ١٣٠ ألف ليرة تركية[٢٩].

كانت الحكومة العراقية تواجه ظروفا لا تحسد عليها فمن الناحية السياسية لم تلق اعترافا رسميا من الدول المحيطة بها واستمرت اوضاع البلاد الاخرى تعيش تدهورا على أصعدة مختلفة فاتخذ مجلس الوزراء العراقي في تلك الفترة قرارا برفض

دفع القسط المستحق من الديون العثمانية للسنة المالية ١٩٢٥ والبالغ ٢٠ لكا روبية، استغلت بريطانيا ذلك الظرف لإرغام الحكومة العراقية على القبول بمنح امتياز شركة النفط التركية وضغطت في نفس الوقت على الملك فيصل بعدم المصادقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن عدم دفع تلك الأقساط (٣٠).

فشلت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الهاشمي لإنقاذ الوضع المالي المتردي ومنها محاولة تقليل عدد الموظفين البريطانيين الذين يجب استخدامه في جميع دوائر الدولة للتخفيف عن كاهل الخزينة الحكومية وتأجيل بعض الديون وزيادة الدخل من خلال رفع العوائد الجمركية فأرسلت الحكومة البريطانية لجنة لمعرفة وتقييم الوضع المالي للحكومة العراقية وإيجاد الوسائل اللازمة لتحسين بغية تمكين العراق من الايفاء بتعهداته للحكومة البريطانية خاصه دفع الديون العمومية العثمانية(٣١).

الاجراءات الحكومية المتبعة في عهد حزب التقدم.

تشكلت الوزارة السعدونية الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥- ١ تشرين الثاني ١٩٢٥) وكان عليها مواجهة مشكلة سداد الدين العثماني ومواجهة الظروف الاقتصادية السيئة التي يمر بها العراق، أضعفت تلك الديون موقف الوزارة بشكل كبير جدا بعد مطالبة الحكومة البريطانية إيداع المبالغ المخصصة لسداد الدين العام العثماني في صندوق خاص وتسديد مستحقات الحكومة البريطانية عن تجهيز الجيش العراقي بما يحتاجه من خيول وغيرها من التجهيزات، استخدمت الحكومة العراقية مناورة عدم تحديد نوع العملة التي يتم بها تسديد الدين العام العثماني وبذلك تؤجل دفع أقساط الديون العمومية المترتبة على العراق، وخلال مدة الوزارة السعدونية الثالثة أضيف الى حصة العراق الاصلية من قيمة الدين العام العثماني حصة ولاية الموصل بعد ان انتهت تلك المشكلة ما بين العراق وتركيا وفقا لمعاهدة انقرة الموقعة في حزيران ١٩٢٦ (٣٢).

قرر مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ ايفاد وزير المالية صبيح نشأت ومستشاره المالي فرن الى لندن لبحث قضايا مالية كثيرة ومنها الالتقاء بممثلي الدائنين مباشرة لمعرفة نوع العملة التي سيجري سداد الدين بها وقد شهدت قضية تسديد الديون تطورا كبيرا اذا اصبح بالإمكان سداد الديون العمومية العثمانية دفعة واحدة عن طريق شراء ما يعادلها من الأسهم والكوبونات في الأسواق المالية وأثناء وجوده في لندن تمكن فرنن من التباحث مع مدير خزينة فلسطين وأحد موظفي وزارة المستعمرات حول موضوع الديون العثمانية والتقى الثلاثة بممثل مؤسسة روتشيلد مرتين ودار حديثهما حول امكانيه شراء اسهم وسندات الديون العمومية العثمانية علما ان حكومة فلسطين لديه النية في شراء حصتها من تلك الديون المفروضة عليها بموجب معاهدة

لوزان بما يمثلها من أسهم الديون العمومية أو المعروضة للبيع في الأسواق المالية بأثمان رخيصة جدا بسبب امتناع تركيا عن سداد اقساط ديونها(٣٣) .

بعد عودة الوزير ومستشاره الى بغداد في ٢٨ أيلول ١٩٢٦ قدم المستشار الى وزير المالية مذكرة أوضح فيها نوايا حكومة فلسطين السابقة وما عزمت عليه ورغب في أن يقوم بعمل مماثل وان يأخذ الوزير على عاتقه مسؤولية استغلال احتياطي الميزانية لشراء ما تيسر من الاسهم بثمن زهيد لتسديد حصة العراق من الديون العمومية العثمانية دون استشارة مجلس الوزراء خوفا من تسرب الموضوع إلى الأسواق المالية وارتفاع الاسعار وانتفاء الفائدة من عملية الشراء، لم تحصل عملية الموافقة من قبل رئيس الوزراء لانشغاله في امور اخرى وبسبب تردد الوزير في أخذ العملية على عاتقه بسبب المخاطر القانونية والمالية وعدم ضمان قبول مجلس إدارة الدين العام(٣٤).

الاجراءات الحكومية المتبعة في عهد حزب الشعب.

بعد استقالة الوزارة السعدونية وتشكيل وزارة جعفر العسكري(٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦– ١٤ كانون الأول ١٩٢٨) اخذت مشكلة الديون العمومية العثمانية تشهد تطورا على صعيد إيجاد حلول نهائية لها على يد وزير المالية في الوزارة العسكرية (ياسين الهاشمي) الذي يعود إليه الفضل في حل هذه المشكلة، وأبان هذه المدة عاد المستشار فرنن وقدم مذكرة جديدة ارفق معها المذكرة القديمة التي قدمت الى صبيح نشأت وطلب منه الإقدام على عملية الشراء لاسهم الديون العمومية العثمانية المعروضة للبيع (٣٥).

قام الهاشمي بدراسة الموضوع والاطلاع المحاولات السابقة التي تمت في عهد الوزارة السعدونية الثانية وابدى موافقته المبدئية على الاقتراح بعد أن تفحصه بدقة وطلب معرفه تكلفه شراء حصة العراق من الكابونات الديون وهل كانت مؤسسة روتشيلد تتكفل بعملية الشراء أيا كان المبلغ وأن تتخذ إجراءات مشتركة في شراء حصتين العراق وفلسطين على حد سواء وعلى إثر ذلك كتب فرنن إلى دار الاعتماد البريطانية في الأول من كانون الأول ١٩٢٦ طالبا منها ارسال برقية الى وزارة المستعمرات باستعداد الهاشمي لتحمل مسؤولية شراء الأسهم وصرف مبالغها دون الرجوع إلى مجلس النواب (٣٦).

وبذلك بدأ الهاشمي في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٧ على عملية الشراء وبدء العمل بتنفيذ ما ورد من اقتراحات في المذكرة التي رفعها فرنن إلى وزارة المستعمرات، وقد اكدت وزاره المالية لدار الاعتماد في الرابع عشر من شباط ١٩٢٧ عن طريق المستشار فرنن بان أن لا يكون هنالك تفضيل بالمعاملة بين العراق وفلسطين وأن

الحكومة العراقية آمنت مبالغ التعويض لتركيا وبإمكانها تأمين المبالغ اللازمة لشراء، وقد اعترض المندوب السامي على البدء بعملية الشراء لمعرفته بالتعهدات التي أعطاها صبيح نشأت وزير المالية السابق الى مجلس النواب الا ان فرنن قد أوضح للمندوب السامي أن التعهدات التي أعطاها وزير المالية السابق صبيح نشأت الى مجلس النواب لا تعد ملزمة لوزير المالية الحالي ياسين الهاشمي والتي تعهد فيها بعدم دفع أي مبالغ الى مجلس الديون العمومية العثمانية دون إخطار مجلس النواب بذلك وإن الهاشمي وافق على القيام بعملية شراء الأسهم مع إقراره بخطورة الموقف(٣٧).

لقد نجح الهاشمي في كتمان الامر بصورة مدهشه وقد نسق العملية مع المستشار فرنن و معاون مدير الحسابات العام إبراهيم الكبير الذي عهد إليه إجراء المعاملات الخاصة بالتحويلات المالية لشراء الأسهم وقد ابدا فرنن إعجابه بالهاشمي في قدرته على انجاح المهمة دون أن يعلم الاخرين بها، بدأت وزارة المستعمرات بعملية الشراء في الثالث من آذار بعد أن أرسلت تعليمات إلى عائلة روتشيلد لشراء الاسهم بقيمة المبالغ المودعة لديهم والبالغة ٤٠ لكا روبيه وبوشر بعمليه الشراء لصالح العراق وفلسطين معا وقد اصرت وزارة المالية على ان تستمر عملية شراء جميع أسهم الديون حتى آخر سهم دون الالتفات إلى المبالغ المخصصة وبذلك تمكنت الحكومة العراقية من شراء جميع حصتها من أسهم الديون وكوبوناتها المطروحة في الأسواق المالية (٣٨).

كان ياسين الهاشمي حريصا على اتمام عملية شراء اسهم الديون العمومية العثمانية وتخليص العراق من هذا الدين الذي ورثه و بموافقته كتب فرن الى دار الاعتماد برفع مقترح رسمي عن العراق وفلسطين معا الى مجلس ادارة الدين العام العثماني لتقديم الأسهم والكوبونات المشتريات بدلا عن حصته ما من الديون العمومية كما كتب وبموافقة الهاشمي الى دار الاعتماد في الخامس من كانون الأول ١٩٠٧ بأن تكون العملية على النحو الآتي تسلم الأسهم و الكوبونات الموجودة مع فلسطين سوية، ثانيا الكوبونات غير الموجودة إما أن يعطي بدلها كوبونات لتواريخ مختلفة او يعطى اسهم عنها او يدفع بدلها لمده ٢٠ سنه بلا فائدة، وبعد استقالة الوزارة العسكرية الثانية في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ و تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ وجدت أن مشكلة الديون العمومية العثمانية قد جرى تسويتها على النحو السابق لا بل إنها فوجئت بالعملية التي قام بها الهاشمي(٣٩) .

الاجراءات الحكومية المتبعة في عهد حكومة حزب التقدم.

تقدم وزير المالية يوسف غنيمة في مذكرة الى مجلس الوزراء لغرض الموافقة على رفع مذكرة

الى مجلس ادارة الدين العام العثماني لتسوية حصة العراق من الديون العمومية العثمانية، وعلى اثر ذلك عقد مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1928 جلسة خاصة للاطلاع على المذكرة المقترح رفعها الى مجلس ادارة الدين العام لحسم مشكلة الديون العمومية العثمانية نهائيا، وبذلك وافق مجلس الوزراء في مذكرة رفعها الى مجلس ادارة الدين العام العثماني تسويه حصة العراق من الديون العمومية العثمانية بشكل نهائي[٤٠]، لم تنتهي مشكلة الديون العمومية العثمانية عند شراء العراق حصته من أسهم وكوبونات تلك الديون، ذلك أن الاسهم المشترات لم تغطي كامل حصة العراق وبقي في ذمته نحو نصف مليون ليرة إنجليزية، موافقة مجلس إدارة الدين العام العثماني في الثالث من مايو عام ١٩٢٨ على قبول أسهم وكوبونات الديون العمومية التي اشترتها الحكومة العراقية لكنه رفض اقتراح الحكومة لتسوية حصتها من باقي تلك الديون بدفعها على مدى ٢٠ سنه[٤١].

وبحلول نهاية عام ١٩٢٩ كانت قضيه الديون العمومية العثمانية قد وجدت طريقها نحو التسوية النهائية حيث اثمرت الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية ممثله بوزارة المالية عن تخلي مجلس اداره الدين العام العثماني عن طلبه المتعلق بتأدية بدل الاسهم المسحوبة بعمله الذهب، وقد سعت الحكومة السعدونية الرابعة جاهدة للتخلص من تبعات ذلك الدين وسعيها الحثيث لنيل العراق استقلاله، وعدم فسح المجال لبريطانيا في استخدام هذا الملف كورقة ضغط [٤٢].

الخاتمة.

توصل البحث الى عدة استنتاجات :

١- لم تكن السلطات الحاكمة مقتنعة بعد بتهيات الحياة الحزبية في العراق ، لذا فانها قاومت كل فكرة او اتجاه يعارض سياستها.

٢- أدت سياسية الاضطهاد الى ظهور الاحزاب فسارعت السلطات الحاكمة وبتوجيه من السلطات البريطانية بدفعها الى العمل العلني لمراقبتها.

٣- اتسمت تلك الاحزاب بعدم وجود انسجام فكري بين اعضائها المشكلة خلال تلك المدة الامر الذي ادى الى ظهور انشقاقات عدة داخل الاحزاب.

٤- عدم وجود فلسفة واضحة لمعظم الاحزاب وارتباطها بافكار مؤسيسيها لا سيما حزب الشعب او حزب التقدم.

الهوامش.

([1]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٤.

([2]) هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق، مطبعة الرشاد، ١٩٨٤، ص٦٧.

([3]) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨- ١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧، ص٦٨.

([4]) رعد ناجي جدة، التطورات الدستورية في العراق، بغداد ، ٢٠٠٤، ص٢٦٩.

(٥) عبد المحسن السعدون، وهو عبد المحسن بن فهد السعدون ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٧٩ ، تقلد اربع وزارات ، ويعد احد الرموز الوطنية العراقية وعضو المجلس التأسيسي وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي بعد نقيب اشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني النقيب، للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودره الوطني، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٦) عبد الجبار الجبوري، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٧) كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج١، ط١، العراق، ٢٠١٣، ص ٢٣٩.

([8]) كاظم حبيب، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

([9]) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٤٠.

(١٠) جعفر العسكري، وهو جعفر عبد الرحمن العسكري النعيمي ولد في عام ١٨٨٥ وتوفي في عام ١٩٣٦ سياسي وعسكري عراقي ، كان رئيسا للوزراء في العهد الملكي في العراق اسس الجيش العراقي واشرف شخصيا على تسليحه، للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة ، مذكرات جعفر العسكري، دار اللام ، لندن ١٩٨٨، ص١١.

(١١) سرحان غلام حسين، الاحزاب السياسية والرأي العام في عهد فيصل الاول، دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ١٦، ٢٠١٢، ص١١١.

(١٢) ياسين الهاشمي(١٨٨٤-١٩٣٧) سياسي وعسكري عراقي ابان العهد الملكي تولى رئاسة رئاسة الوزراء لمرتين اطاح به بكر صدقي من رئاسة الوزراء في انقلابه عام ١٩٣٦ ، للمزيد ينظر: محمد جاسم المشهداني، عشيرة السادة المشاهدة ، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٣٤.

(١٣) سرحان غلام حسين، المصدر نفسه، ص١١٢.

(١٤) حسين جميل ، الاحزاب السياسية في العراق، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٧٨.

(١٥) فاروق صالح العمر، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، دار الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٧٨.

(١٦) عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، ط١، بيروت ، ٢٠١١، ص١٤٦.

(١٧) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص٤٩٥.

(١٨) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(١٩) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٢٠) حسن لطيف الزيدي، المصدر السابق، ص٣٤٠.

(٢١) عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨- ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٧١.

(٢٢) جابر سكران الخزاعي، الجمعيات والحركات والاحزاب القومية في العراق ١٩٠٨- ١٩٤٥،ط١، دار السلام، ٢٠١٢، ص١١٢.

(٢٣) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٣٥.

(٢٤) قيس جواد علي الغريري، موقف البلاط الملكي من نشاط الاحزاب السياسية ١٩٢١- ١٩٣٩، مجلة السياسية الدولية ، العدد الاول، الكوفة، د. ت، ص ١٦٧.

(٢٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٢٦) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨- ١٩٨٥، ط٢، بغداد، ص ١٣٢.

(٢٧) محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول١٩٢٠- ٩ ايلول ١٩٢١)، دراسة في واقعها الاداري، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، دمشق ٢٠١٢)، ص١٦٧.

(٢٨)عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر الحديثة، القاهرة، ١٩٤٦، ص١٠٨.

(٢٩) أول وزير مالية للعراق في العصر الحديث استلم وزارة المالية العراقية سنة ١٩٢١، فوضته الحكومة العراقية آنذاك لمفاوضة البريطانيين حول امتياز شركة النفط التركية حيث ثبت بان يكون الدفع بالشلن الذهب سعرا للنفط المباع مما افاد الميزانية العراقية ، ولد في بغداد ١٨٦٠ وتوفي في ١٩٣١ في باريس، للمزيد ينظر : نور الدين محمود ، ساسون حسقيل ودوره.

٣٠) عبد الرحمن الجليلي، المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٣١) نور الدين محمود، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠ -١٩٣٢ ، مكتبه النهضة العربية الحديثة للطباعة والنشر،ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص ١١٦.

(٣٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص١٨٥.

(٣٣) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عام ١٩٣٣- ١٩٣٦،ج٢، جامعة بغداد،١٩٧٥، ص ١٩٢- ٢٠٢.

(٣٤) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٣٥) فاضل حسين، مشكله الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية، منشورات دار البيان، ط١، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٨٣.

(٣٦) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٣٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٣٨) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط١،١٩٨٧، ص ٩٤.

(٣٩) علاء جاسم محمد، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٤٠)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٤١) سامي عبد الحفيظ القيسي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٤٢) سامي عبد الحفيظ القيسي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٤٣) الدليمي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٤٤) الحسنى، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٤٥)الربيعي ، المصدر السابق، ص ٩٠.

المصادر

- اسماعيل نور الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١– ١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- جابر سكران الخزاعي، الجمعيات والحركات والاحزاب القومية في العراق ١٩٠٨– ١٩٤٥،ط١، دار السلام، ٢٠١٢.
- جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩– ١٩١٧، دار الشؤون الثقافية، ط٢، بغداد، ٢٠٠١ .
- حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨– ١٩٨٥، ط٢، بغداد.
- حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية العراقية – دراسة في تشكيلاتها الادارية ودورها في تطور العراق الحديث ١٩٢٠– ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١١.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت، ٢٠٠٧،
- حسين جميل ، الاحزاب السياسية في العراق، بغداد، ١٩٧٧.
- حميد احمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1921 –1914 دراسة تاريخية وثائقية للأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٩.
- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج١، بيروت، ١٩٩٠.
- رعد ناجي جدة، التطورات الدستورية في العراق، بغداد ، ٢٠٠٤.
- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عام ١٩٣٣– ١٩٣٦،ج٢، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
- سرحان غلام حسين، الاحزاب السياسية والرأي العام في عهد فيصل الاول، دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ١٦، ٢٠١٢.
- سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، ج٥.
- شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤، ترجمة رؤوف حامد عباس، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٠.
- شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، ٢٠٠٥.
- طاهر يوسف الوائلي، ادارة الدين العام العثماني ١٨٨١– ١٩٢٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي الحديث ، اطروحة مقدمة الى كلية الاداب جامعة الكوفة، ١٩٩٩.
- عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨– ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٣.

- عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨- ١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧.
- عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر الحديثة، القاهرة، ١٩٤٦.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨.
- عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤- ١٩٥٨، ط١، بيروت ، ٢٠١١.
- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧.
- علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، دراسة في تاريخ العراق الحديث، دار العصامي للطباعة والنشر،ط١، بغداد، ٢٠١٩.
- غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩- ١٩١٤، رسالة مقدمة الى كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٨٩.
- غيترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، بغداد، ١٩٢١.
- فاروق صالح العمر، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، دار الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢،
- فاضل حسين، مشكله الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية، منشورات دار البيان، ط١، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧
- فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، ترجمه عفيفة البستاني، دار التقدم، ١٩٧١.
- قيس جواد علي الغريري، موقف البلاط الملكي من نشاط الاحزاب السياسية ١٩٢١- ١٩٣٩، مجلة السياسية الدولية ، العدد الاول، الكوفة، د. ت.
- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج١، ط١، العراق، ٢٠١٣، ص ٢٣٩.
- محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول١٩٢٠- ٩ ايلول ١٩٢١)، دراسة في واقعها الاداري، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، دمشق ٢٠١٢)،.
- نور الدين محمود، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠ 1932 -مكتبه النهضة العربية الحديثة للطباعة والنشر،ط١، بيروت، ٢٠١٧.
- هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق، مطبعة الرشاد، ١٩٨٤.

Abstract

The ruling authorities were not yet convinced of the end of party life in Iraq, so they resisted every idea or direction opposed to their policy, while the policy of persecution and muzzle of mouths by governments during that period led to the emergence of parties, so the ruling authorities, under the guidance of the British authorities, rushed to publicly work to monitor them, characterized by the lack of intellectual harmony among their members, which led to the emergence of several defections within them, as well as the lack of a clear philosophy for most of them and their association with ideas of intrigue. Especially the People's Party or the Progress Party, but it is credited with ending the most important problem faced by the modern Iraqi government, namely the problem of Ottoman debt, which has shackled the government and restricted its progress.